



annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

## نظام تجاري متعدد الأطراف مبني على العدالة والحقوق

بيان صادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

بمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية

اندونيسيا-بالي 3 ديسمبر 2013: ترى منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية أن منظمة التجارة العالمية تقدم على اعتماد نفس نموذج العولمة التي تقودها الشركات، والذي تم ترويجه على مدى العقود الثلاثة الماضية؛ والذي أسفر عن "عدم الاستقرار المالي؛ تسليع الأسواق الزراعية، مما أدى إلى تقلب أسعار الغذاء وإلى الجوع؛ وإلى عدم المساواة والركود في الأجور؛ وتحدياً عالمياً للحصول على الأدوية المنقذة للحياة؛ وسياسات التوسّع الاقتصادي المبنية على الشركات (بدلاً من التجارة أجل التنمية) التي تفاقم أزمة المناخ<sup>1</sup>. وبشكل أخص، فمنذ نهاية السبعينيات، فإن السياسات التي تعتمد على المزيد من تحرير الأسواق، بما في ذلك تخفيض التعريفات الجمركية، انطوت على إعادة تحديد الدور الاقتصادي والتنظيمي للدولة، وادت إلى التهميش المتزايد، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية.

ومن المقرر عقد الاجتماع الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية في بالي، إندونيسيا، بين 3 و 6 ديسمبر 2013، حيث يلاحظ أن هذا الاجتماع الوزاري سيحمل فارقاً رئيسياً واحداً عن الاجتماعات السابقة، وهو وجود برازيلي إلى منصب المدير العام الجديد في منظمة التجارة العالمية. هذا وتقوم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتصوير المؤتمر الوزاري التاسع على أنه سيؤدي إلى إحياء جولة الدوحة، ويقوم وزراء التجارة في الدول الصناعية وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات بتشجيع مثل هذه المفاوضات، باعتبار أن من شأنها تعزيز العلاقات التجارية بين البلدان الأعضاء، والمساهمة في تنميتها. لكنّ منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية ترى المسألة من منظور مختلف، خاصة وأنه من خلال مثل هذه المفاوضات، يتم الضغط على البلدان النامية لتبني "قائمة برغبات الشركات"، الداعية لمزيد من سياسات التجارة الحرة التي لا تأتي لصالح الفقراء ولا تخدم احتياجات التنمية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً<sup>2</sup>. أما الآن، وبعد أكثر من عقد من المفاوضات التي لم تؤد إلى أي تقدم، تقوم البلدان

1 [http://www.huffingtonpost.com/deborah-james/whats-going-on-at-the-wto\\_b\\_4296523.html](http://www.huffingtonpost.com/deborah-james/whats-going-on-at-the-wto_b_4296523.html)

2 <https://www.commondreams.org/view/2011/12/06>

المتقدمة بتخطي أي اتفاق للتفاوض على قضايا البلدان النامية، والتي تعتبر حاسمة لتصحيح الاختلالات القائمة داخل منظمة التجارة العالمية، وكانت قد شكّلت أساس جدول أعمال التنمية في الدوحة. بدلاً من ذلك، يبدو أن الدول المتقدمة تعيد تعبئة وتغليف مطالب التحرير والوصول إلى الأسواق ذاتها التي تخدم مصالح الشركات للوصول إلى اتفاقات جديدة في اجتماع بالي الوزاري.

سيتم طرح جملة من المواضيع للمفاوضة على طاولة الاجتماع الوزاري، حول الزراعة وتسهيل التجارة (TF)، مع تطرق محدود لبعض جوانب المعاملة الخاصة والتفضيلية. وقد أطلق وزراء الدول المتقدمة المفاوضات حول جدول أعمال ما بعد بالي، بما في ذلك المفاوضات حول توسيع اتفاق تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن تحرير المزيد من الخدمات.

## حول الزراعة

وقد أدت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى تسليع الأسواق الزراعية، مما تسبب بتقلب أسعار المواد الغذائية، التي أثرت بشدة على المزارعين الفقراء في البلدان النامية. علاوة على ذلك، فإن بؤادر أزمة الغذاء التي تلوح في الأفق على المستوى العالمي تسلط الضوء بشكل كبير على النظام التجاري الغذائي غير العادل، بما في ذلك التجارة في مجال الزراعة، حيث يتعرض المزارعون والشركات الصغيرة لكميات كبيرة من الواردات، وغالبا ما يرجع ذلك إلى الدعم غير العادل للصادرات في البلدان المتقدمة (عشرات أو مئات المليارات سنوياً)، وقد رفضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باستمرار أن تحدّ منه. في هذا السياق، فإن عدداً من البلدان النامية، بقيادة الهند، قامت باستصدار اقتراح من مجموعة الـ ٣٣، يطالب بالإعفاء من التزامات الدعم المحلي لمبادرات الأمن الغذائي، حيث تقوم تلك الحكومات بشراء المواد الغذائية من المزارعين المحليين بأسعار أعلى وتوزيعها على الفئات الضعيفة من السكان؛ وقد طعنت الولايات المتحدة في هذا الاقتراح وقامت بتحويل النقاش نحو طرح "اتفاق سلام"، حيث لا تقوم الدول بتقديم الشكاوى ضد بعضها البعض في منظمة التجارة العالمية، فيما يتعلّق بالقواعد المذكورة<sup>3</sup>، يبقى تحديد مهلة سريان مفعول الاتفاق هذا. وتشمل المقترحات أيضاً مطالب لـ"المعاملة الخاصة والتفضيلية" للبلدان النامية، والتي تقر بأنها لا يمكن أن تنجح في ظل نفس القواعد التي تنطبق على الدول الصناعية<sup>4</sup>. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو إلى التالي:

---

3 [http://www.huffingtonpost.com/deborah-james/whats-going-on-at-the-wto\\_b\\_4296523.html](http://www.huffingtonpost.com/deborah-james/whats-going-on-at-the-wto_b_4296523.html)

4 [http://www.democraciaycooperacion.net/IMG/pdf/Sign-on\\_TISA\\_July\\_2013\\_ENGLISH\\_Final.pdf](http://www.democraciaycooperacion.net/IMG/pdf/Sign-on_TISA_July_2013_ENGLISH_Final.pdf)

- إجراء استعراض شامل يتضمن تقييماً لآثار المسار الحالي للمفاوضات في القطاع الزراعي، وخاصة مع ازدياد هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على مصادر الغذاء العالمية.
- ضمان حق البلدان النامية في اتخاذ تدابير لحماية المزارعين الفقراء والصغار في أي مفاوضات بشأن الزراعة، بما في ذلك من خلال رفع الرسوم الجمركية وغيرها من التدابير، فضلاً عن دعم الإنتاج الزراعي لصغار المزارعين. في هذا الصدد، نطالب الاجتماع الوزاري في بالي أن يركّز جهوده على اقتراح مجموعة الـ ٣٣ بشأن الأمن الغذائي، فضلاً عن رزمة قوية للبلدان الأقل نمواً.
- تعزيز المفاوضات بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية في بالي، إبرام رزمة قوية من المعاملة الخاصة والتفضيلية في الاجتماع الوزاري المقبل، التي من شأنها أن تصب أساساً في مصلحة وراحة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً.

### حول تسهيل التجارة

اتفاقات تيسير التجارة تتطلب من البلدان النامية أن تسخر مواردها، بما في ذلك المالية والتكنولوجية، لتسهيل استخدام مزيد من واردات البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الاتفاقات ستضع أعباءً مفرطة تتعلق بالتنفيذ، والتنظيم، والموارد البشرية، والتكنولوجيا في البلدان النامية. وهذا من شأنه أن يقلل من قدرة البلدان على الإنفاق على أهداف التنمية الوطنية الأخرى، الصحية والتعليمية، وسيؤدي هذا أيضاً لإغراق أسواق البلدان النامية بالواردات، نظراً للفجوة التنموية بين الدول الصناعية والنامية والميزة التنافسية التي تتمتع بها الأولى مقارنة بالثانية<sup>5</sup>، وخاصة، نظراً إلى أن البلدان المتقدمة ليست مستعدة للالتزام بتوفير الموارد للدول الفقيرة لتحديث مرافقها. وفي هذا السياق، تؤكد على ما يلي:

- الحاجة للتخلص من النموذج "الذي تقوده الشركات" والذي لا يركّز سوى على زيادة حجم التجارة بحدّ ذاتها.
- تفصيل السياسة التجارية بناء على خلفية تحقيق أهداف التنمية المشتركة على الصعيد العالمي، من خلال تسهيل استخدام البلدان للسياسة التجارية لمصلحة احتياجاتها الإنمائية الخاصة، والأهم من ذلك، وفقاً للمستوى الوطني للتنمية.

جدول أعمال ما بعد بالي: المفاوضات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة في الخدمات (TISA)

<http://ourworldisnotforsale.org/en/article/international-civil-society-opposes-binding-rules-trade-facilitation-wto>

للإتصال: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، تلفون: ٣٦٦ ٣١٩-١-٩٦١، فاكس: ٦٣٦ ٨١٥-١-٩٦١،

[annd@annd.org](mailto:annd@annd.org) ، [www.annd.org](http://www.annd.org)

أطلقت الدول المتقدمة جولة مفاوضات جماعية على اتفاق بشأن الخدمات، المعروف باسم اتفاقية التجارة في الخدمات (TISA) ومفاوضات حول توسيع اتفاقية تكنولوجيا المعلومات (ITA) كجزء من جدول أعمالها لما بعد بالي. والاتفاقية الأولى سوف تعني، بالضرورة، حصول المزيد من التحرر من القيود وتعميق تحرير العديد من الخدمات الخاصة والعامة في البلدان النامية والمتقدمة، والتي، بدورها، ستخفض الضغط القائم على هذا الأخيرة للتنازل حول عدد من التعديلات في منظمة التجارة العالمية حالياً، كما تطالب البلدان النامية في المفاوضات<sup>6</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن اتفاقية التجارة في الخدمات سوف تجعل الخدمات الأساسية بما في ذلك "الرعاية والتأمين الصحي، توفير المياه والطاقة، توزيع البريد، التعليم، النقل العام، والصرف الصحي"<sup>7</sup>، من بين أمور أخرى، متاحة فقط لأولئك الذين يمكنهم دفع أسعار السوق، وخاصة أنه من المتوقع أن يتم تسليم مثل هذه الخدمات إلى الشركات الخاصة والأجنبية الساعية للحد الأقصى من الأرباح. أما بالنسبة للاتفاقية الثانية، ومع العلم أن الفوائد المحتملة لهذه الاتفاقية لم تظهر بعد بالنسبة لغالبية العمّال في البلدان المشاركة، ومن المرجح أن يؤدي توسيع اتفاقية تكنولوجيا المعلومات إلى استفادة الشركات عبر الوطنية في البلدان المتطورة تكنولوجياً، لا سيما نظراً لاحتكارات البراءة وعدم نقل التكنولوجيا. وبالتالي فإن المزيد من تحرير القطاع سيؤدي إلى تآكل حيز السياسات بالنسبة لغالبية المشاركين من البلدان النامية، والذي بدوره سيحمل تداعيات على مستقبل إمكانياتهم التنموية.

في هذا السياق، نؤكد على ما يلي:

- يجب إعطاء البلدان النامية بوجه عام، والبلدان العربية على وجه الخصوص، حيزاً للسياسة العامة من أجل وضع خطة طويلة الأجل لاستخدام ديناميكي للسياسة الجمركية في دعم تنميتها.
- في سياق مفاوضات اتفاقية تكنولوجيا المعلومات، على البلدان الصناعية أن تنظر في ما إذا كانت هذه الاتفاقية ستعمل في مصلحة البلدان النامية، وأن تقوم بتقييم انعكاساتها على قدرات التصنيع.
- الخدمات الأساسية للمواطنين، وخاصة تلك التي تندرج تحت الحقوق الأساسية للشعب، يجب ألا يتم التفاوض عليها في مفاوضات تجارية غير خاضعة للمساءلة، مثل اتفاقية التجارة في الخدمات.

6 [http://www.huffingtonpost.com/deborah-james/whats-going-on-at-the-wto\\_b\\_4296523.html](http://www.huffingtonpost.com/deborah-james/whats-going-on-at-the-wto_b_4296523.html)

7 <http://ourworldisnotforsale.org/en/signon/international-civil-society-sends-letter-governments-opposing-proposed-trade-services-agreeme>

• ينبغي على أجنده ما بعد بالي تركيز جهودها على إجراء تعديلات نهائية للاختلالات القائمة في نظام منظمة التجارة العالمية، وأن تحوّل تركيزها عن لائحة مطالب الشركات حول "المزيد من الشيء نفسه" (كما هو الحال في ITA و TISA)، ونحو حماية الحق في التنمية والأمن الغذائي.

ختاماً، ونظراً للدور المهم لمنظمات المجتمع المدني في مجال الدعوة والرصد، لأنها تسلط الضوء على أوجه القصور في المفاوضات المقترحة وما قد تحمله من تأثير على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وخاصة في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد، تؤكد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على:

- ① أهمية أن تطرح منظمة التجارة العالمية هذه المفاوضات للمناقشة مع أصحاب المصالح ذوي الصلة، وهذا يشمل بالضرورة مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، لكي يتسنى للناس أن يكون لهم رأي في ما قد يؤثر على وضع حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.
- ② وتحتاج منظمات المجتمع المدني إلى التعاون فيما بينها وبذل المزيد من الضغوط على وزراء التجارة والحكومات لضمان أن لا تؤثر مثل هذه النزاعات التحريية سلباً على التنمية القائمة على الحقوق.
- ③ ضرورة قيام الدول المشاركة في منظمة التجارة العالمية بضمان الانسجام بين حقوق الإنسان والسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية على حد سواء.
- ④ يجب ضمان منح كافة البلدان الأقل نمواً والمنخرطة في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومن بينها اليمن على وجه الخصوص، فترات انتقالية تتلاءم وقرارات مجلس الجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة إقليمية مكونة من ٧ شبكات وطنية (مع عضوية ممتدة لـ ٢٠٠ من منظمات المجتمع المدني من مختلف الخلفيات) و ٢٣ منظمة غير حكومية. تأسست الشبكة في عام ١٩٩٧، ويقع مقرها الرئيسي في بيروت، لبنان، منذ العام ٢٠٠١. تركز الشبكة على سياسات التنمية في المنطقة عموماً، مع التركيز بشكل خاص على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. تدخلات الشبكة في المنطقة تشمل سياسات تحرير التجارة والاقتصاد، وآثارها الاجتماعية والاقتصادية من خلال مقارنة قائمة على أسعار أعلى من الحقوق.